للمشاريع التنموية في القطاع، نتيجة لعدم توفر مواد البناء ولوازم المشاريع التي ينفذها البرنامج في قطاعات مختلفة.

وأشار إلى أن إجمالي قيمة المشاريع التي ينفذها البرنامج في قطاع غزة، خلال العام الحالي، بلغ ٩٠ مليون دولار استنفذ منها فعلياً ما قيمته ٢٠ مليون دولار فقط، في حين ما زالت باقي المشاريع تنفذ بوتيرة عمل بطيئة نظراً للأوضاع الراهنة، ما يشير إلى أن آلية تنفيذها ستستمر حتى العام المقبل، منوهاً إلى اهتمامات البرنامج في تنفيذ مشاريع في قطاعات الطرق والمياه والصرف الصحي وإنشاء المدارس والعيادات.

وبيّن أن البرنامج تمكن، خلال العام الماضي، من تنفيذ مشاريع بقيمة مماثلة بلغت ٩٠ مليون دولار، أنجزت كلياً خلال الفترة المحددة لتنفيذها، حيث لم يواجه قطاع المقاولات كجهة منفذة لهذه المشاريع العراقيل نفسها التي واجهها خلال العام الحالي على مستوى توفير المواد اللازمة لهذه المشاريع.

وختم عبد الشافي حديثه، داعياً مؤسستي الرئاسة والحكومة والفصائل إلى اتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى تشكيل حكومة جديدة قادرة على فك الحصار، واستعادة ثقة مجتمع المانحين ودوره في تلبية الاحتياجات الفلسطينية، والعمل على توفير البيئة الملائمة لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتهيئة الأجواء المطلوبة لعودة أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشاريع المحلية.

إغلاق المعابر

إلى ذلك، أظهرت نتائج دراسة تحليلية حول أداء معبر المنطار التجاري "كارني" أن عدد الأيام التي أغلق فيها معبر المنطار منذ مطلع العام الحالي وحتى نهاية الشهر الماضي، بلغت ١٢٨ يوماً، منها ٧٣ يوماً أغلق المعبر فيها كلياً في وجه حركة البضائع الصادرة والواردة من وإلى القطاع، و٥٥ يوماً أغلق جزئياً في وجه الصادرات وفتح أمام الواردات فقط.

ورصدت هذه الدراسة، التي يعدها شهرياً مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" ضمن مشروع مراقبة وتحليل أداء المعابر الذي يموله البنك الدولي، عدد الشاحنات والبضائع والمنتجات الصادرة والواردة عبر المعبر خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وبينت الدراسة أنه لم تصدر أية شاحنة خلال شهر تموز الماضي مقابل استيراد ٢٣٧٠ شاحنة، وفي الشهر الذي تلاه (آب) تم تصدير ١٩ شاحنة فقط، مقابل استيراد ما يزيد على ألفي شاحنة، أما في شهر أيلول الماضي فبلغ عدد الشاحنات الصادرة ٣٦٢ شاحنة مقابل ٤٨٧٤ شاحنة واردة، وفي تشرين الأول الماضي، تم تصدير ما حمولته ٤٣٢ شاحنة مقابل استيراد حمولة ٤٣٣٢ شاحنة.

وتشكل هذه البيانات الإحصائية أدنى مستويات النشاط التجاري في معبر المنطار مقارنة مع مستويات أدائه في السنوات الماضية، كما تشكل هذه البيانات مخالفة واضحة وصريحة لاتفاق المعابر الذي رعته وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

عمال يتظاهرون في رام الله ضد الفقر. (عدسة: فادي العاروري)

إضراب موظفي القطاع العام ينتهي حيث تبدأ الأزمة

- **التعليم: سباق مع الزمن لتعويض ٢٠٪ من العام الدراسي**
- **الصحة: تنبؤات مجهولة بشأن التداعيات المستقبلية لتوقف برنامج التطعيم**
- **القضاء: ٤٩ ألف قضية بانتظار البت فيها، و٩ آلاف موقوف بانتظار عرضهم على المحاكم**

■ كتبت نائلة خليل

تسبب الإضراب الأطول الذي خاضه موظفو القطاع الحكومي بشلل شبه تام في أهم القطاعات الحيوية في المجتمع: التعليم، الصحة، القضاء. ثلاثة أشهر توقف فيها العمل تقريباً في هذه القطاعات، إلى أن بدأت تنفرج الأمور تباعاً، أولا في التعليم، ومن ثم الصحة، وأخيراً القضاء.

عاد الموظفون إلى رأس عملهم بعد أن حققوا بعض الإنجازات وكثيراً من الوعود، لكن تفاعلات الإضراب لم ولن تنتهي بعودتهم.

فقطاع التعليم أصبح يسابق الزمن لتعويض أكثر من شهرين من التعطل، الذي كلف العام الدراسي ٢٠٪ من مدته الزمنية، بينما سيظل جهاز القضاء يعيش تحت ثقل ضغط عمل غير مسبوق طوال العام القادم. أما الصحة، فقد عجزت منظمة الصحة العالمية عن التنبؤ بمدى الأضرار المستقبلية لتعطل المراكز الصحية الحكومية، وانقطاع برنامج التطعيم، وما يترتب على ذلك من تبعات.

قطاع الصحة

بعد عشرة اجتماعات، على الأقل، عقدت ما بين اتحاد نقابات المهن الصحية والحكومة الفلسطينية لبحث أوضاع العاملين في القطاع الصحي وحل أزمة الرواتب، جرى تعليق إضراب موظفي القطاع الصحي في الثالث من الشهر الجاري.

رئيس اتحاد نقابات المهن الصحية، أمجد النجار، اعتبر الإضراب ناجحاً، وحقق هدفه الحقيقي في تحصيل حقوق الموظفين ومستحقاتهم المتأخرة، إلى جانب رواتبهم المنقطعة، "بشكل لم يؤثر سلباً" على المجتمع الفلسطيني.

ويقول النجار "لم نشعر أن إضراب القطاع الصحي خلق مشكلة، فالناس لم تحتج ولم تنزل للشوارع تدين الإضراب، على الرغم من أن التأمين الصحي الحكومي يشمل ٨٠٪ من المواطنين".

قادة اضراب الصحة والتعليم والموظفين العموميين. (عدسة: فادي العاروري)

ويؤكد أن "الإضراب نجح في التعبير عن أزمة الحكومة التي لم يبادر أحد للتعبير عنها بهذه القوة مثلما فعل إضراب قطاع المهن الطبية المساندة".

وتسبب الإضراب، الذي بدأ في الأول من أيلول الماضي، بإحداث شلل شبه تام في جميع المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية التي اقتصر عملها على الحالات الطارئة، واستقبال الولادات المتعسرة.

ولم يشارك الأطباء والصيادلة في إضراب موظفي القطاع الصحي العام الذي يضم نحو ١٢ ألف موظف.

ومن أبرز ما حققه الإضراب، حسب النجار، أنه "استطاع إثبات أن قطاع المهن الطبية المساندة هو من يقود القطاع الصحي وليس أي قطاع آخر، أمام الحكومة الحالية والحكومات القادمة".

ويضيف النجار "استطاع الإضراب انتزاع التزام من الحكومة باستمرار دفع المخصصات والرواتب الشهرية لموظفي وزارة الصحة بشكل دوري، إضافة إلى جدولة مستحقات العاملين كافة، بما في ذلك متأخرات علاوة المخاطر".

ويعود النجار للتأكيد قائلاً: نعرف أن أكثر المتضررين هو المواطن البسيط الذي لا يملك إمكانية للعلاج في القطاع الخاص، وعلى الرغم من ذلك، كان الإضراب هو خطوة بالاتجاه الصحيح لنيل حقوق العاملين.

ويعلق فتحي أبو مغلي، مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في القدس، قائلاً "الإضراب أثقل كاهل المواطن العادي، حيث اضطره للجوء إلى القطاع الطبي الخاص، ودفع تكاليف مقابل الخدمة الطبية".

وأبرز المتضررين من القطاع الصحي، حسب أبو مغلي، هم "الأطفال والحوامل والمصابون بالأمراض المزمنة، حيث كانوا أبرز فئات المجتمع تضرراً من إضراب قطاع الصحة".

ويلفت إلى أنه "يجب الانتباه إلى خطورة انقطاع نظام التطعيم الذي توقف خلال فترة الإضراب بشكل جزئي، وأثر على برنامج التطعيم بكامله، الأمر الذي لا نستطيع التنبؤ بتداعياته المستقبلية، ما يستدعي تنظيم حملات توعية للأهالي حالياً لتنبيههم إلى أهمية تطعيم الأطفال الذين لم يأخذوا التطعيم خلال الإضراب".

وينوه أبو مغلي إلى جانب آخر من تداعيات الإضراب، يتمثل بتوقف فحوصات الصحة العامة التي تقوم بها وزارة الصحة بشكل دائم على الغذاء، والمياه، والمرافق الصحية في الأراضي الفلسطينية.

الإضراب ونكسة العدالة

اعتبر العديد من المؤسسات الحقوقية تعطيل الجهاز القضائي بمثابة نكسة حقيقية لمبدأ سيادة القانون وهدر فعلي للعدالة في الأراضي الفلسطينية.